منزلقـــــات

التنمية الاقتصادية وامكانية تجنبها

للاستاذ مارتن برونفينبرينر *

مقدمة للترجمة العربية (١)

ان مقالى (منزلقات التنمية) نشر فى الفلبين وكتب فى البلاد (ع) لمساعـدة حكومة (ع) والتي هى لشديد الاسف خارج الحكم الآن، وقدوضعت بعض التوصيات فى هذا المقال على أساس تجربتى وخبرتى فى البلاد (س) و (ص) وهما يبعدان آلاف الاميال عن البلاد (ع) وقد كانت مفاجأة مدهشة وسارة أن يختار المقال للترجمة العربية فى ليبيا ، ففضلا عن أننى لم ار ليبيا فأنها تبعد آلاف الاميال عن البلاد (س) و (ص) التى كتبت المقال نتيجة لخبرتى فيها .

وقد ألقي على مكتبي طلب العميد مصباح العريبي ترجمة المقال مع دراسـة أخرى هامة فى هذا المجال وهى « انمـاء التخلف » للزميل **A. Gunder Frank** الذى يعيش الآن فى كندا بعد فترة من الخبرة والممارسة فى البلاد النامية معظمهـا فى أمريكا اللاتينية[٢] .

ان مقالة الزميل **Frank** وهى مقدمة لبحث طويل فى هذا الموضوع ينوى نشره حول مشاكل التنمية الاقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية ـــ اتاحت لى فرصة

---

* نشر ها المقال فى مجلة The Philippine Economic Journal المجلد الرابع العدد الاول سبتمبر سنة ١٩٦٦ فى الصفحات من ٩٧ ، ١٠٦ وقد ترجم بموافقة الاستاذ صاحب المقال والمجلة الناشرة له .

* الاستاذ مارتن برونفينبرينر استاذ الاقتصاد فى Carnegie Institute of Techonolgy

(١) كتب الاستاذ برونفينبرينر هذه المقدمة خصيصا للترجمة العربية .

(٢) نشر مقال الزميل Frank فى مجلة Monthly Review عدد سبتمبر ١٩٦٦ والبحث المشار اليه سوف يصدر تحت عنوان « الرأسمالية والانماء الاقتصادى فى دول أمريكا اللاتينية » .

التوسع فى مقالى السابق « منزلقات التنمية » وخاصة بالنسبة لبعض البلاد التى يعتمد اقتصادها على الصادرات كما هو الحال فى ليبيا •

لقد كان مقالى فى مجمله تحليل ساكن static للاوضاع الاقتصادية حاولت فيه ايضاح الاسباب التى تعرضت معها لخيبة أمل كبيرة فى كثير من البلاد النامية بعكس ما توحى به الارقام المنشورة عما حققته من النمو الاقتصادى ، وقد حاولت فى تقديم هذه التوصيات للبلاد (ع) لئلا تتحول هى الاخرى الى أحد هذه الحالات التى اشرت اليها •

وقد أضاف الزميل Frank بعدا تطوريا Dynamic الى هذا التحليل الساكن الذى قدمته اهتماما منه فى كشف الاسباب التى قد تحيل النمو الاقتصادى فى بعض البلاد الى مصدر لتخلف اقتصادى جديد فى المستقبل • ويقدم الزميل Frank حالتين أولهما تهتم باقتصاديات البترول وهى تنطبق على الاوضاع فى البلاد العربية أكثر من الحالة الثانية •

تتصل الحالة الاولى عند الزميل Frank بأقتصاد معتمد على تصدير سلعة واحدة كالبترول مثلا الذي يمكن أن ينخفض سعره وكمية انتاجه أو احداهما فجأة مما لا يترك وراءه مصدرا آخر لاستمرار برامج التنمية الاقتصادية واتقاء الانتكاس الى التخلف الاقتصادي مرة أخرى اماالحالةالثانيةمنتحليلالزميل Frank فهي تتصل بالتنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات التحويلية وهى فى مثاله من امريكا اللاتينية التي تعيش فى عزلة عن العالم الاخر ، ولا تقوى على المنافسة الخارجية اذا غزت الصناعات الاجنبية الاسواق المحلية •

وفى كلا الحالتين اذا امكننى ترجمة فكرة الزميل Frank بمصطلحاتي الخاصة فأن «المنزلق» هنا هو عدم اعادة استثمار الدخول من التنمية الاقتصادية التي يجنيها اصحاب الممتلكات محليا لا فى خلق رأس المال ولا فى العنصر البشري • وهو يرى أن هذه الدخول تمتص من قبل «الاستعمارين» لاستثمارها خارج البلاد فى المراكز المالية الكبيرة مثل نيويورك ولندن ، أو انها تستثمر فى مراكز محلية تدور فى فلك المراكز المالية العالمية مثل ريو دى جانيرو وبوينس آيرس • فاذا تحولنا

الى ظروف البلاد الاسيوية فأننا نجد أن هذه الدخول تنفق على الاستهلاك الترفى بما فى ذلك المساكن الفاخرة سواء فى داخل البلاد أو خارجها من قبل «اغنياء الفرص» دون تأثير مباشر عليهم من العواصم المالية العالميـــة •

ولا يهمنا هنا كثيرا دواعي انفاق هذه الدخول فى الحالتين السالفتين بقدر ما تهمنا النتيجة الواحدة وهى الموقف الحرج للاقتصاد القومي اذا تـــدهورت الاسعار أو الانتاج او كليهما لهذه السلعة التي يعتمد عليها ولا تصبح الاسباب السابق ذكرها فى دواعي هذا الانفاق ذات أهمية خاصة امام السؤال التالى وهو : مالذي يمكن عمله فى مثل هذه الحالات ؟

هنا ايضا كما ورد فى مقالي اعتقد أن ما يمكن عمله لاصلاح الوضع يجب أن يتم عن طريق السياسة المالية أي الضرائب والانفاق الحكومي فى البلاد المختلفة فاذا لم يتوفر فى هذه البلاد من يمكنه القيام بهذه المسئولية فى ظل نظام محافظ ، فأن نظاما قوميا أو اشتراكيا قد يعوض النقص ، وأعنى «القيام بالمسئولية» هنا القدرة على فرض الضرائب والدقة فى تحصيلها عن الصادرات وضرائب استغلال الموارد الاقتصادية وضرائب المشتريات على السلع الكمالية وضرائب على شراء العملات الاجنبية مع بعض الاستشمار من الضرائب الاخيرة للحالات «الضرورية» مصرفة بطريقـــة ما •

واكثر من ذلك اهمية عندى انفاق عائدات هذه الضرائب على تنمية رأس المال والاستثمار فى العنصر البشري لا على (النصب التذكارية) والانفاق العسكري واما اهمية هذه الاستثمارات تبدو ومشكلة الدقة فى توزيع رأس المال بين الانفاق على (المشروعات المنتجة) والمشروعات الاجتماعية مشكلة ثانويـــة •

ومع ذلك فأن ما اختلف فيه مع الزميل **Frank** اكثر مما اتفق فيـــه معه وأحب هنا أن اظهر احدى نقاط الاختلاف هذه : أن اثر انتقال الدخول المحققة من التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية الى المراكز المالية العالمية يظل منزلقا خطيرا فى البلاد المتخلفة ، واختلافى مع الزميل **Frank** هو أنه لا يمكن عمل شيء للتخلص من هذا المنزلق فى نظام اقتصادي مرسل •

جاء فى قول للسيد جورج باندريو - رئيس وزراء اليونان السابق

«الارقام تزدهر بينما يشقى الناس»

أن تتبع الارقام الاحصائية الهائلة لنتائج الانماء الاقتصادي فى بعض دول الشرق الاقصى تبدو مقنعة عن نتائج التنمية الاقتصادية فى ظل حكومات محافظة مما اثار هذه الملاحظات الخاصة عن الوضع الاقتصادي فيها وآمل أن يكون بعضها ذا طبيعة عامة •

ويجب الا يتبادر الى الذهن أن الحكومات التي لا تؤيد رجال الاعمال أو تتبع طرق التخطيط المركزي لاتتعرض لهذه المنزلقات ، ولكن الكاتب لا يذكر أنه لاحظها •

أن نتائج برامج الانماء الاقتصادي فى البلاد المحافظة تبدو اكثر لمعانا فى الارقام التي تنشر عنها مما هى فى واقع الامر تماما كما يبدو معدل نمو ١٠٪ افضل بكثير من اقتصاد يحترق •

أن التنمية الاقتصادية تجد نفسها امام عدد من الصعوبات والمختنقات (Bottlenecks) وسوء توزيع للثروة وهى ما نسميها هنا بمنزلقات الانماء الاقتصادي • وهناك عادة ثلاث صعوبات تواجه هذه البلاد وهى ندرة السكن وندرة الايدى العاملة المدربة وندرة العملات الاجنبية والاجراء المعتاد لمواجهة هذه الصعوبات هو التضخم سواء اكان هذا التضخم مفتوحا أم تضخما محبوسا عن طريق الرقابة على الاسعار واتباع طرق التوزيع بالبطاقات •وتتحول بذلك الطاقة الادارية لدي رجال الاعمال الى تحقيق الارباح الضخمة استغلالا للتضخم النقدي والمضاربات فى الاراضي والاوراق المالية والتهرب من الضرائب بدل انصراف هذه الطاقات الى الاستثمار المنتج ، فاذا اخذنا فى الاعتبار رجال الاعمال الشرفاء فأن الارباح الطائلة يحققها أولئك الحاذقون منهم الذين يشترون الاراضي والاوراق المالية فى المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية ويبقون عليها •

ولعل الرواج فى الاراضي بصورة خاصة هو اهم هذه الوسائل جميعا نظرا لزيادة الطلب عليها من الاعداد المتزايدة التي تهاجر من الريف الى المدن طلبا للعمل وهى مركزة عادة فى العواصم والمدن الكبيرة وضواحيها •

وعندى كسياسة مضادة فى الاجل القصير أن الالتجاء الى السياسة الاقتصادية انجع من الاتجاه الى تخطيط مركزي للاقتصاد أو أى اجراء قوى من هذا القبيل • اذ أن اسلوب التخطيط المركزي ذو مخاطر متعددة وقد لا يمكن تحقيقه الا فى ظل نظام دكتاتوري اذا واجه الاقتصاد مختنقات معينة أو أية صعوبات اخرى ، ولا يظهر هذا الافتراض أكثر من تحيز لاختلاف الاساليب من شخص لا يؤمن بالتخطيط المركزي الشامل وعلى أية حال فأن الاسلوب العادي لمواجهة هذه الصعوبات واسلوب التخطيط المركزي لا يستحيل مع احدهما الاخر اذ أن المجال متسع قد ينفع فيه حل الوسط والتداخل بين هذين الاسلوبين •

وفى ظل هذه النظرية المحافظة والتي قد تكون مع ذلك صحيحة وسليمة فأن السياسة المالية هى مركز الثقل • اذ أنه من الاهمية بمكان أن تخضع الارباح الرأسمالية المحققة وبصورة خاصة تلك التي تعود من الارتفاع المتواصل لاثمان الاراضي لضريبة مرتفعة وهى خطوة هامة كاداة لاعادة توزيع الدخل أو بصورة ادق تعويضا للميل (الطبيعي) الى سؤ توزيع الدخل الذي ينشأ نتيجة للتنمية الاقتصادية بالاسلوب المحافظ السابق الاشارة اليه •

وتعتبر الضرائب على الارباح الرأسمالية اداة قوية لزيادة ايرادات الدولة يمكننا من تخفيض الضرائب الاخرى كما أن هذه الضرائب تحد من ارتفاع اثمان الاراضي •

وهنا اشعر أنه على اقتراح تعديل للنظام الضريبي :

(١) اخضاع الارباح الرأسمالية المحققة للضرائب كما هى الحالة بالنسبة للدخل العادي • اما الارباح الرأسمالية الغير محققة فيجب اخضاعها للضريبة ايضا كلما انتقلت الملكية عن طريق الوراثة أو الهبة ، اتباعا لمبدأ «الحيازة المنتجة» Constructive realization

(٢) تطبيق طريقة معدلة لضريبة الدخل على أساس متوسط الدخل مثلا كما فى خطة الاستاذ سايمنز فى «ضريبة الدخل الشخصي» لاعلى الطريق المنمقة التي افترضها الاستاذ «ڤيكري» فى «برنامج للضريبة التصاعدية» تحقيقا للعدالة الضريبية لاولئك الاشخاص الذين يتلقون دخولهم من مصادر مختلفة بما فى ذلك الارباح الرأسمالية .

(٣) ولامكانية التركيز على الفئات من الدخول حيث تكون الارباح الرأسمالية فيها كبيرة يجب زيادة الاعفاء من ضريبة الدخل للذين يقدمون استماراتهم كاملة ويدفعون ضرائبهم ويمكن استعمال (القرائن الظاهرة) لتقدير ضريبة الدخل فى القطاعات التي لا يزال مسك الدفاتر فيها متخلفا .

(٤) اعادة النظر فى اجراءات تقدير الممتلكات الحقيقية لفصل الارض عن الاصلاحات التي ادخلت عليها ولا نتوقع هنا الوصول الى الدقة البالغة فى هذه الحالات ولا يهم ذلك وخاصة فى المناطق الريفية ولكن التركيز يجب أن يكون على الممتلكات فى المدن وضواحيها . وبعد اعادة النظر فى التقديرات يجب تطبيق معدلات مرتفعة من الضريبة على الاراضي المجردة او استعمالها فى اغراض ثانوية باهظة التكاليف .

(٥) بما أن ضريبة الدخل لا تطبق الا على الشرائح العليا من الدخول (كما فى المقترح رقم ٣) فأنه يجب أن تركز الضرائب على المبيعات وبدرجة اقل على الممتلكات . أن ضرائب المبيعات يجب أن تفرض على اوسع نطاق ممكن حتى لا يتهرب منها المستهلكون ويجب التأكد من عدم مرونة الطلب على مجموعة السلع التي تفرض عليها الضرائب على الا تكون معدلات الضرائب مرتفعة جدا حتى لا ينتشر التهريب والانتاج غير المرخص به لهذه السلع على أن يقصر الاعفاء من الضرائب على السلع الغذائية والادوية فقط .

ومع تطور وتكامل هذا النظام الضريبي فأنه يمكن أن يطبق الاعفاء مستقبلا بطرق اعادة قيمة الضريبة لذوى الميزانيات المحدودة ولكن هذه الفكرة تبدو غير عمليـة .

وقد استثنيت متعمدا ضريبة الانفاق كما يقدمها كالدر ومع احترامي لرأى الاستاذ كالدر «مع بعض ضرائب المشتريات على السلع الكمالية» لا تعوض الصعوبات النسبية فى ادارة النظام الضريبي الا فى الدول المتقدمة بل وفى تلك التي وصلت الى مرحلة الآلية •

II

اما فيما يخص النقص فى اليد العاملة فأن التعليم يلعب دورا خطيرا فى هذا المجال كذلك الذي نسبناه الى دور النظام الضريبي لمواجهة النقص فى الاسكان والارض السكنية •

وبلاحظ أن الدول المتخلفة توجه اهتماما كبيرا فى نظامها التعليمي الى العلوم النظرية الاكاديمية اكثر مما تعطيه للتعليم الحرفى من اهتمام كما تركز على التعليم الجامعي أكثر من تركيزها على التعليم الثانوي وعلى التعليم العادي أكثر من التعليم التجاري المتوسط وينتج هذا التركيز جماعات من المثقفين المتعطلين الذين لا يرون العمل اليدوي أو الاعمال الكتابية الروتينية تتناسب مع مكانتهم •

ويعطي هذا النظام التعليمي متخصصين اكثر مما يمكن للبلاد استيعابهم وقد تستولى الولايات المتحدة أو اوروبا الغربية أو المؤسسات الدولية على افضل هؤلاء المتخصصين •

وفى نفس الوقت تنعثر برامج التنمية الاقتصادية نتيجة لنتص للمهارات المتوسطة من زراعيين وميكانكيين ومشرفين على الاعمال • وبذلك تقوى نقابات العمال أو (الارستقراطية العمالية) وتعمل على عرقلة المشروعات الاقتصادية عادة بدون قصد لصالح اعادة توزيع الدخول • وقد تساعد السياسة التعليمية التالية فى تجنب بعض هذه الصعوبات :

(١) زيادة مدة التعليم الاجباري الى ٨ أو ٩ سنوات وكذلك المدة التي يمكن للطالب فيها ترك المدرسة الى ١٤ أو ١٥ سنة وبذلك يمكن زيادة المهارات الاساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات وتؤدي هذه السياسة الى تأجيل

انفصال الطالب عن المدرسة أو تعثر الطالب فى برامج احدى المدارس الثانوية وتقلل من الصعوبات التي تحد من فرص ابناء العمال والفلاحين فى المنافسة •

(٢) التركيز فى برامج التعليم الثانوي المهني كالتعليم الزراعي والاعمال الكتابية والا عمال الميكانيكية والتمريض وغيرها ويجب أن توضع هذه البرامج على احدث طراز مع توفير المعدات اللازمة وتقديم بعض الدراسات الاكاديمية القوية ولا يحتاج عادة تقديم هذه الدراسات الاكاديمية الى توسع مباشر فى التعليم الثانوي •

(٣) التركيز فى التعليم العالي على نفس الخطوط العامة للتعليم المهني بقصد تخريج المعلمين للمدارس لا اساتذة للبحث واطباء عامين لا اطباء متخصصين وهكذا • على أن يؤجل التوسع فى التعليم العالي وخاصة بعد الدراسات الجامعية الاولى وفى اعلى مستوياته الى عقد آخر من الزمن أو جيل آخر ويمكن تعويض هذا النقص عن طريق التدريب فى العمل أو اكمال الدراسات العليا فى الخارج أو استيراد هذه الكفاءات •

(٤) ليتمكن الطلبة من الدراسة فى المدارس العامة بعد المرحلة الاجبارية وقطعا بعد المرحلة الاعدادية يجب دفع مكافأة بسيطة لهم لتمكينهم من الحياة المعقولة ومساعدة عائلاتهم على الا تزيد المكافاة الممنوحة عما يمكن لهم الحصول عليه كاجر فى اعمال بسيطة لا تتطلب مهارة •

(٥) بدل التوسع فى التعليم العالي وخاصة فى مرحلة ما بعد الجامعة يجب أن تقدم الدولة العون للقلة من الطلبة الممتازين للدراسات فى الخارج ولمدة كافية تسمح لهم بالتغلب على صعوبات اللغة والتكيف الاجتماعي ويجب على كل حال أن يوضع برنامج لمراقبة هؤلاء الطلبة وتصحيح اخطائهم واعادتهم الى البلاد اذا تحولوا الى (متسكعين دوليين) •

(٦) هذه التوصيات وخاصة رقم (٣) تنتج عددا من الفنيين من خدمة البيوت الى المشرفين على العمل فى المصانع وقد يكون الطلب على هؤلاء الفنيين مرتفعا فى الخارج ، فاذا طلب بعضهم الهجرة فيجب الزامهم باعادة تكاليف تدريبهم

بعملة اجنبية ويمكن أن يطلب دفع هذه المبالغ قبل الهجرة سواء من قبل اصحاب الاعمال الذين يرغبون المهاجر فى الالتحاق بهم او من الدول الاجنبية المهاجر اليها تحت اسم (تعويضات الهجرة) فاذا عاد المهاجر أو حول عمولات اجنبية الى الداخل يمكن أن يعاد اليه بعض المبالغ التي دفعها •

(٧) يجب أن يقيد الطلبة فى الخارج وخاصة أولئك الذين يدرسون تحت اشراف الحكومة برهونات من العملات الاجنبية كما هو الحال عادة مع موظفي البنوك وغيرهم من الموظفين ذوى المسئوليات والقصد من وراء ذلك هو ضمان عودة الطالب فى وقت معقول الى البلاد على أن تضمنهم عائلاتهم واصدقائهم •

III

وهكذا تطبيقا للتوصيات السابقة فأن عمال البناء يؤهلون بأعداد كبيرة عن طريق المدارس المهنية ونظام ضريبي منتج وعمولات اجنبية متوفرة من «تعويضات الهجرة» وثبات اسعار الاراضي نتيجة للضرائب المقترحة يمكن للحكومة أن تتولى مساعدة برامج اسكان ضخمة فى المدن ويجب ألا يعتبر مستوى الدخل ذا اثر بالنسبة لسكان هذه البيوت الجديدة مع ملاحظة أن صغر البيوت قد يكون حافزا على تحديد النسل كما ينبغي أن تستعمل مشروعات الاسكان هذه لحفظ التوازن فى تنمية المناطق اذا ظهر فىبعضها عجز فى الايدى العاملة كما يمكن تشجيع المصانع فى المناطق ذات التجمعات العمالية التي اجتذبت اليها بحكم توفر الاسكان الرخيص •

أن الاسكان والتعليم ليس اكثر من عاملين فقط من عدة عوامل فى برامج الرفاهية الاقتصادية لبلد متخلف • ومع ذلك فانهما سيبدوان اكثر اهمية «اذا صح التوقع أن الاجور الحقيقية سوف تستمر منخفضة نتيجة لربطها ببرامج التعليم المهني» • وبما أنني لا ادعى خبرة فى ميدان الضمان الاجتماعي فسأطرح جانبا للاثار المتعددة له بما فى ذلك التساؤل حول الاولويات والسرعة التي يمكن بها الوصول الى المستويات الاوروبية فى هذا المجال دون الاضرار بحوافز العمل • اما النقطة الثالثة التي تدور حول الجانب التمويلي فسأبحثها الان من اين تأتي الاموال ؟

IV

أن المصدر الاول للتمويل فى البلاد المتخلفة يجب أن يكون الزيادة فى الانتاج القومي مع نظام ضريبي فعال وياتي فى المرحلة الثانية التخفيض التدريجي فى الانفاق على الجيش وتسليح فرق البوليس واضافة الى هذين المصدرين فأنه يمكن تحقيق ادخار كبير عن طريق تخفيض نفقات رئيس الدولة والنفقات الباهظة الاخرى التي تنفق على «زوار» الدولة •

ويبدو أن العائد من الاستثمارات الناشيء عن انخفاض الميل الحدى للاستهلاك والاستيراد فى معظم الدول المتخلفة يطغى على أى نقص معوض فى الطلب العام وأينما يكون هذا الافتراض صحيحا يمكن الحصول على مكاسب كبيرة ــ بعيدا عن أية اعتبارات للميزانية اذا تمكن رئيس الدولة من أن يفرض على نفسه برنامجا تقشفيا كقدوة لبقية المواطنين •

وقد تردد القول أن هناك عناصر هامة فى مجموعات الدول النامية التابعة لامريكا واوروبا تعترض على أي تخفيض فى الانفاق على التسليح او بالتالى نقل هذا الانفاق الى انجلترا وامريكا وقد تصل قوة هذا الاعتراض الى درجة التهديد وتشجيع العناصر المشابهة للجنرال فرانكو والذين يتوفرون دائما فى صفوف القوات المسلحة اذا تعرضت ميزانياتها للخطر فاذا كان الوضع كذلك فيجب أن تبعد الحكومة هذه العناصر قبل أن تخلق المتاعب مهما كان نوع الحصانة التي يتمتعون بها ومهما كانت علاقاتهم «بمخابرات» الدول الصديقة ، بل وقد يستدعي الامر تخفيض بعض موظفي السفارات فى البلاد اذا استعملت الحصانة الدبلوماسية من قبل هذه السفارات فى تأييد الانقلابات العسكرية •

والتمويل عن طريق عجز الميزانية لم يعد شبحا مخيفا فى حد ذاته وانما فى خطورته كمنطق للتضخم • أو طبع النقود والنظام المصرفى يمكن استعمالها لتمويل أي عجز فى الميزانية وذلك بزيادة عرض النقود «الذي يشمل الودائع المصرفية فضلا

عن النقود» بمعدل مساو لمعدل النمو الاقتصادي مكيفا نزوليا حتى نأخذ فى الاعتبار زيادة دور النقود[1] •

فاذا تقرر زيادة التمويل عن طريق العجز فى الميزانية اكثر مما يمكن لزيادة عرض النقود توفيره فان العبء الاضافى للتمويل يجب أن يركز فى سندات حكومية دائمة ذات اصل وسعر فائدة ثابت بالقوة الشرائية المحلية • واداة كهذه لا تحتاج الى سعر فائدة مرتفع لجلب رأس المال الاجنبي الخاص ويمكن بها تجنب ازمات اعادة دفع اصول السندات كما لا تتيح الفرصة ليفقد الدائنون قيمة ما يملكونه نتيجة لحركة تضخمية كبيرة •

وعلى الرغم من اننا ذكرنا بصورة عابرة المشاكل المترتبة على عجز ميزان المدفوعات فى الدول المتخلفة فأن التوصيات السابقة اخذت فى الاعتبار هذه المشاكل وهى أن لم تؤد الى تخفيض هذا العجز فلن تسمح بتطوره الى وضع اسوأ وتشمل تلك التوصيات السياسة التعليمية لتثبيت الاجور وزيادة الانتاج وتعطي عائدا من العملة الاجنبية فى شكل «تعويضات الهجرة» •

وبعض التوصيات الاخرى مضادة للتخضم لجذب رؤوس الاموال الاجنبية بسعر فائدة معقول وقد سعت السياسة التنافسية بين الدول المتخلفة الى زيادة التسسهيلات لجذب الاثرياء والسواح اليها متحملة فى ذلك بعض الخسائر المالية فى الاجل القصير ، فخطوط الطيران والقطارات والخطوط البحرية والفنادق تتلقى مساعدات حكومية فى صورة مباشرة او غير مباشرة لتنفيذ هذه السياسة التنافسية فى هذا المجال ، ولم تعمل أي من الدول المتخلفة عدا اسبانيا والمكسيك على تشجيع السياحة وجذب ذوى الدخول المتوسطة والاعداد الهائلة المستفيدين من المعاشات والتقاعد فى الدول المتقدمة وبتوفر ميزات نسبية فى اللغة والطقس ، فأن الدول النامية التي تتشرفيها اللغة الانجليزية يجب أن تتحرك فى هذا الاتجاه ، ففي عصر

(١) فى هذا الخصوص اجد نفسى فى اتفاق مع « مدرسة شيكاغو » وتشمل Milton Friedman فى «برنامج للاستقرار النقدى» وموقفى فيما اختلف فيه مع Friedman موجود فى ورقة غير منشورة تحت عنوان « حالة للقاعدة النقدية » وصورة اولية من هذا المقال موجودة فى مجلة Review of Economics & Statistics المجلد ٤٥ رقم (١) فبراير ١٩٦٣م.

الطائرات النفاثة بعد المسافة لم يعد داعيا للعزلة وهناك بعض النقاط الاخرى الاضافية :

(١) تخفيض اسعار السفر بالطائرة الى البلاد التي تبعد عن امريكا واوروبا عن المعدلات التي تضعها هيئة الطيران الدولية اذ تتصرف هذه الهيئة احيانا وكأنها تعمل على حماية نصيب اوربا من النقل الجوي فى مواجهة المنافسة الشديدة التي تجدها وخاصة من الدول الاسيوية وقد ادهشنى حتى الان الا يحطم خط اسيوي أو مجموعة من الخطوط معدلات هذه الهيئة وقواعدها .

(٢) اعداد مساكن ذات اسعار معقولة للمتقاعدين سواء فى شكل فنادق أو شقق للسكن .

(٣) رعاية طبية كافية مع اسعار معتدلة وتوفير العيادات والمستشفيات .

(٤) توفير «اللهو» وتنظيمه للسياح وتسهيل عمليات الاجهاض وغيرها وقد كان ذلك مصدرا كبيرا للعمولات الاجنبية فى كوبا حتى سنة ١٩٦١ وهو كذلك بالنسبة للدول الاسكندناقية واليابان .

وهناك نقطة فنية اخرى فيما يتعلق بصعوبات ميزان المدفوعات اذ تتخذ هذه الصعوبات مظاهر مختلفة فى دول تتبع سياسة مرنة بالنسبة لاسعار الصرف عنها فى دول تثبت فيها اسعار الصرف مع تعرضها من وقت لاخر لتخفيض كبير او فترات من الرقابة الشديدة . وبما انني من دعاة نظام الصرف المرن «عدا ما يخص العملات الرئيسة كالدولار والجنيه الاسترليني» لاارى داعيا لتجنب الدول المتخلفة لسياسة اسعار الصرف المرنة مهما كانت صعوبات ميزان المدفوعات التي تواجهها فاذا خشيت هذه الدول كما هو الحال بالنسبة لحكومة الهند الحالية التخفيض التنافسى فى اسعار الصرف فيمكنها أن تلجأ الى سوق النقد الدولى أو اية هيئة مالية دولية اخرى وبأتباع هذه التوصيات التي قدمتها فأن الحالة المالية سوف تظل سليمة ومرتبة مستوفية بتلك الشروط التي تتطلبها الهيئات المالية الدولية .

وقد حذفنا حتى الآن نقطة استراتيجية هامة ونعني بها الانفجار السكاني وهى مشكلة تستحق كل اهتمام ويختلف الحاح هذه المشكلة بين البلاد المتخلفة

ففي البلاد الاسيوية قد يؤدي ارتفاع مستوى الحياة الى تأخير الزواج وتخفيض حجم الاسر كما حدث فى الدول الاوروبية قبل ان تستفحل هذه المشكلة ، وحتى عند الاحساس بأهمية هذه المشكلة على كل المستويات فأن الطرق الفعالة لمعالجتها تتمايز بأختلاف الجذور الحضارية للبلاد المختلفة ففى اليابان مثلا استولت فكرة الا جهاض على اذهان الناس وتصوراتهم كبديل لوأد الاطفال الذي كان معمولا به فى عهد توكوكاوا م ن التاريخ الياباني ويبشر العقم الصناعي للرجال فى بعض اجزاء الهند الجنوبية بحل هذه المشكلة • وقد لاقت موانع الحمل الميكانيكية والكيميائيـة قبولا فى امريكا واوربا الغربية ، وتعتبر بعض الاديان بما فى ذلك الكاثولكية من الدين المسيحي أن أي تدخل لمنع الحمل على أنها عملية قتل ، ولكنها تبدى هذه المعارضة بمستويات متفاوته من الحماس وقد أدى تأخير الزواج فى بلاد كاثوليكية وهى ايرلندا الى السيطرة على زيادة السكان حتى بعد انتهاء الهجرة منها على نطاق واسع ، وتعتبر فرنسا دولة كاثوليكية اسما ومع ذلك فقد تعرضت الى نقص فى عدد سكانها خلال جيل مضي •

أن هـذه الاختلاف العميق بين البلاد المختلفـة من حيث الدين والجذور الحضاريـة لا الحرفية فى تفسير حـدود مجال التخصص العلمي هو الذي يدعو الاقتصادى الى الحذر الشديد فى معالجـة الانفجار السـكاني فى البلاد المتخلفة كمجموعة أو فى بلاد معينة لا يعرف عنها شيئا •

ولا يسعني لهذ السبب الا أن انهى هذا المقال بملاحظة اعتذارية عن السكوت على مشكلة قد تفوق اهميتها النقط التي حاولت معالجتها فى هذا المقال •